# دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع
# دراسة تأصيلية تحليلية العراق انموذجا

**م.د. اياد طارق عبد المجيد**
**كلية دجلة الجامعة**

## المستخلص

يعد المجتمع المدني من بين المفاهيم الاساسية التي تساعد على تحديد العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي ضمان التعبير عن احتياجات المجتمع لتفادي الدخول في أزمات بعد حالة النزاع، وتعتبر عملية بناء السلام دعامة اساسية لإعادة انعاش الاوضاع بعد حالة التوتر التي واكبت النزاع، ولضمان أكثر فعالية للتوجه نحو الاستقرار وتحقيق السلام لفترة ما بعد احتلال داعش خاصة في مناطق ما بعد النزاع يستلزم التوجه نحو جهد تعاوني تشاركي بين مؤسسات المجتمع المدني في العراق بالعمل على بناء السلام.

**الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، بناء السلام، مناطق ما بعد النزاع.**

**The role of civil society in peace building processes in post-conflict areas Analytical and original study of Iraq: a model**

**Dr. Ayad T. Abdulmajeed**
**Dijlah University College**
**Ayad.tariq@duc.edu.iq**

**Abstract**

Civil society is among the basic concepts that help define the relationship between the state and society, and thus ensure the expression of society's needs to avoid entering into crises after a conflict situation. To move towards stability and achieve peace for the period after the occupation of ISIS, especially in post-conflict areas, it is necessary to move towards a cooperative, participatory effort between civil society institutions in Iraq to work on building peace.

**Keywords: civil society, peace building, post-conflict areas.**

**المقدمة**

يعد موضوع المجتمع المدني بفروعه من المواضيع الهامة ذات التأثير الكبير والبالغ الاهمية على تهيئة الظروف لبناء السلام، لذا شغلت هذه الموضوعات تفكير الباحثين والمختصين والسياسيين، ويرجع ذلك الاهتمام الى تأثير وطبيعة دورها الفاعل في حياة

المجتمعات والدول، وذلك من خلال ما تمارسه منظمات المجتمع المدني في خلق الفرص للتحول من جهة ومحاولة التخلي عن القيود والموانع المعرقلة لعملية التحول نحو بناء سلم مستدام من جهة اخرى، وبالتالي يؤدي المجتمع المدني في العراق دوراً محورياً في تحمل المسؤولياتعن طريق مساعدة المجتمعات في تلك المناطق على التعامل مع عواقب النزاع وكذلك تسهيل تقديم الدعم للجماعات الاكثر تضررا من تداعيات النزاع.

بناءً على ذلك انطلق البحث في السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تدعيم عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع؟ وتتفرع منه الاسئلة الآتية: ماهية مفهوم المجتمع المدني، ما المقصود بعملية بناء السلام؟ ما طبيعة الدور الذي يسهم المجتمع المدني به في عملية بناء السلام في العراق ، وماهي التحديات التي تواجه عملها؟

ومن هذا المنطلق تم تحديد أهمية الدراسة من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني وعمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع وتبيان دورها في ارساء دعائم السلام.

وتهدف هذه الدراسة التي تسعى الى تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في مناطق مابعد النزاع، بواسطة التعريف بجهودها الرامية الى بناء السلام في العراق.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي وهو من المناهج المهمة والمستخدمة في البحث العلمي، والذي يجمع بين التفسير، والاستنباط، والنقد، وأيضاً تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي لأنه الانسب للتعرف على نشأة وتطور المجتمع المدني في العراق.

وتأسيسا على ماتقدم وللإحاطة بالمشكلة والاهمية والهدف من الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة محاور، خصص المحور الاول لتعريف مفهوم المجتمع المدني، أما المحور الثاني فقد تضمن تعريف مفهوم بناء السلام، لنفرد المحور الثالث الذي ناقش واستعرض المجتمع المدني كدعامة لإرساء اسس السلام في مناطق ما بعد النزاع. واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

**المحور الاول: مفهوم المجتمع المدني**

**اولا: تعريف مفهوم المجتمع المدني**

في الواقع، إن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر نقاشا، لما يكتنفه المفهوم من غموض راجع الى طابعه المعقد ولما ينطوي عليه من مضامين متنوعة، إلا أن

هذا الغموض المرتبط باستعمال مفهوم المجتمع المدني ليس في واقع الأمر جديداً، فمنذ ظهوره في المجتمعات الغربية الحديثة وهو يثير كثيرا من الجدل والنقاش إلى درجة أن استعمال هذا المفهوم يكاد يختلف جذريا من مؤلف إلى اخر(١). وبدأ تبلور المفهوم الحديث من خلال ماكتبه المفكر الالماني هيجل في مؤلفه (مبادى فلسفة الحق) حيث أشار فيه إلى أن "المجتمع المدني بين الأسرة والدولة، وأنه يتكون من الأفراد والطبقات والجماعات والمؤسسات، وتنتظم كلها داخل القانون المدني"(٢).

إلا أن المفكر الايطالي غرامشي هو الذي أعطى قوة ودفعة كبيرة لهذا المفهوم، حيث ارتبط عنده المجتمع المدني بنضالات الطبقة العاملة والدور الذي يقوم به الحزب في هذا المجال من أجل تخليص المجتمع المدني الممثل أساسا من طرف الطبقة العاملة من سلطة الدولة(٣).

أما المفكر الألماني المعاصر يورغن هابرماس فيقدم المجتمع المدني على انه " نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة "(٤).

ويشير حسنين توفيق ابراهيم في تعريف المجتمع المدني بأنه"مجموعة من الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"(٥).

بينما سعد الدين ابراهيم يعرف المجتمع المدني على أنه" مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والارادة السليمة للتنوع والاختلاف"(٦).

ويقدم عبد الباسط عبد المعطي بعد اشمل في تحديد مفهوم المجتمع المدني بكونه عبارة عن "التنظيمات والحركات الاجتماعية وانماط والعلاقات المجتمعية والاقتصادية والطبقية المستقلة بعيد عن سلطة الدولة واجهزتها التي تسعى من خلالها الى تعبئة امكانياتها

ومواردها المادية والبشرية والاقتصادية والروحية الى احداث تطورات مرغوبة لصالح الجماعات المهنية وجماعات المصالح والشرائح والطبقات والقوى السياسية والاجتماعية"[٧].

ويتفق مع هذا التحديد سمير أمين خاصة في كون المجتمع المدني عبارة عن "مجموعة من المؤسسات خارج مؤسسات الدولة، وتتيح للقوى العاملة في مجالات الاقتصاد والحياة الثقافية والايدلوجية والسياسية ان تنظم نفسها بشكل حر تستطيع على غراره ان تلعب دورها في التطور الاجتماعي"[٨].

وبطبيعة الحال المجتمع المدني يتحدد في ضوء اربعة معايير وهي كالاتي[٩]:

١. القدرة على التكيف: ويعني ذلك امكانية المؤسسة على التكيف مع النمو في البيئة التي تعمل من خلالها اذ أن المؤسسة كلما كانت أكثر تأثير زادت قدرتها على التكيف لأن العكس من ذلك قد يؤدي الى انحسار اهميتها وربما انتهاء مهامها.

٢. الاستقلال: ويقصد به الا تكون المؤسسة تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الافراد أو منقادة لها بحيث يمكن التسلط عليها وتوجيه نشاطاتها باتجاه الوجهة التي تتوافق مع رؤيتها ويعتمد مدى الاستقلال هذا على معايير عدة من ضمنها طبيعة بناء مؤسسات المجتمع المدني ودرجة بعدها عن تدخل السلطة السياسية، وكذلك قدرتها على التمتع بالاستقلال المالي واخيرا بعد مصادر تمويلها عن المؤسسات الحكومية.

٣. التعدد: بمعنى تعدد المستويات الراسية والافقية في داخل المؤسسة أو تعدد آلياتها التنظيمية من جهة ووجود مستويات تراتيبية في داخل المؤسسة وانتشارها الجغرافي على نطاق واسع داخل المجتمعات الذي تمارس نشاطاتها من خلالها من جهة اخرى، وكلما ازداد تتنوع الوحدات الفرعية وتعددها ازدادت قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بولاءات اعضائها واستدامتها.

٤. التجانس: ويقصد به عدم وجود نزاعات في داخل المؤسسة تؤثر في اداء نشاطاتها، وكلما كان مصدر الاختلافات بين الاجنحة والرئاسة داخل المؤسسة وكانت طريقة تسوية النزاع باتجاه سلمي كان ذلك مؤشر على ارتقاء المؤسسة، وبالعكس كلما كان مصدر الاختلافات الى اسباب ذات طابع شخصي وكانت اساليب تسوية النزاع عنيفة كان هذا مؤشر على اخفاق المؤسسة، واتساق المؤسسة لا يشير بتحولها الى تشكيل متماسك لا تباين فيه،

وكلما تزايدت انماط العلاقات القائمة بين نسيج المجتمع المدني عد ذلك دليل على دينامية هذا المجتمع بالشكل الفاعل والعكس صحيح.

ويمكن تصنيف مكونات المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وروابط وجمعيات ومؤسسات وهيئات واتحادات وانشطتها في العراق من خلال مايلي:

**١- مجموعات المصالح الخاصة**

ويقصد بها تلك المجموعات التي تضم النقابات والجمعيات والاتحادات، التي تنضوي فيها فئة معينة، وهي مجموعات منتظمة من الافراديربط فيما بينهم مزايا ومصالح مشتركة، ذات طبيعة اجتماعية أو ثقافية أو تنظيمية، تحدد من خلالها السياسات التي تدعوا لها، وتدافع عنها، وتدعم الشرائح المنضوية تحت عنوانها، فضلا عن أن بإمكانها، أن تتخذ مواقف عامة، من قضايا عامة ذات اهتمام مشترك عام، قد تقع خارج الاهتمامات التي تخصّها مباشرة(١٠).

**٢- مجموعات المصالح العامة**

وتشير الى المجتمع المدني، وهي مجموعات تنشط في التجمعات الاجتماعية العامة، الذي يخص المجتمع ككل، وتمثل هذه المجموعات، جزءاً من جماعات الضغط السياسي، إلا أنه محدد عند المقارنة مع المجموعات الخاصة، كما انه ذو دور اجتماعي وتنموي وحضاري كبير، وفي حالة تقدمها إلى مستويات اسمى في عملها، فإنها ستشكل قاعدة معلوماتية عريضة وكبيرة، لمراكز صنع القرار السياسي(١١). ويمكن تحديد هذه المجموعات بمنظمات البيئة ومنظمات الرفاه الاجتماعي ومنظمات الحد من الجريمة ومنظمات ذات ثقافة معينة(حقوق الانسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل، رعاية الاسرة والامومة والطفولة).

**٣- مكونات المجتمع العلمي**

ويعني ذلك الجامعات والمؤسسات الاكاديمية، والجامعات والكليات الأهلية، ومراكز الدراسات والابحاث العلمية، والمجّاميع اللغوية، ومجالس البحث العلمي، والمواقع الأكاديمية التي يشترك من خلالها عدد من المفكرين والمختصين والباحثين، التي تجسد مخرجات المجتمع العلمي. اذ إن لهذه التجمعات، حضور وقيم فاعلة وتقاليد مؤثرة في المجتمع العراقي، وبالرغم من تباعدهم النسبي عن المجتمع، وقاعدته العريضة، غير أن طبيعة وتقاليد المجتمع العراقي، تكنّ لهذه المجالس والتشكيلات الاكاديمية، الاحترام والتقدير الكبير، وتستمع

إلى الطروحات والآراء والافكار التي تصدر عنها، وبالتالي تعد بوصلةً جوهرية، في تكوين الرأي العام، مما يستوجب على الحكومة متابعة تلك الطروحات، واعتمادها ضمن مصادر البيانات و المعلومات، لكونها تعبر عن الرأي العام النخبوي، واثره في صنع القرار، وصياغة وبناء العملية السياسية الدستورية(١٢).

**ثانيا: نشأة وتطور المجتمع المدني في العراق.**

لقد مرت نشأة وتطور المجتمع المدني في العراق بعدد من المراحل التاريخية تبعا للتطورات السياسية التي مر بها العراق وسنبين الطبيعة السياسية لكل مرحلة بموضوعية وحياد وهي كما يأتي:

**المرحلة الاولى: من عام ١٩٢١-١٩٥٨**

كانت البدايات الاولى لمنظمات المجتمع المدني في العراق قد ترافقت مع إصلاحات مدحت باشا (١٨٧٢)، واستمرت في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، بخطوات متسارعة. وكانت في الاساس نقلة عملية باتجاه تحديث المجتمع بالانتقال من المجتمع الزراعي الذي يضم أشكال متعددة من التنظيم التقليدي، كالقبائل والعشائر، وبيوتات الأشراف والأعيان، إلى مجتمع يستند على مقاييس الثروة والتعليم الحديث، من دون فقدان لماضيه ذو الطابع التقليدي، وجاءت اول اشاره ذات طابع رسمي وقانوني لشرعية تشكيل منظمات المجتمع المدني في القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥م اذ نصت المادة الثانية عشر (أن للعراقيين حرية أبداء الرأي، والنشر، والاجتماع، وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون)(١٣).

**المرحلة الثانية: من العهد الجمهوري لغاية عام ٢٠٠٣م**

شهدت هذه المرحلة أعاقة تنمية منظمات المجتمع المدني. وبالرغم من ذلك استطاعت بعض المنظمات من الحفاظ على مستوى مقبول من التفرد والاستقلال في وضعها وعملها، مثل جمعية الهلال الأحمر العراقية وعدد من الجمعيات الثقافية والتعليمية،و منظمات المجتمع المدني، إلا أن ممارستها لأعمالها بقيت ضعيفة ومقيدة أمام سلطة تنفيذية شمولية، مع استثناء بعض المحاولات في تأكيد وجودها وذاتها تمثلت في اضرابات النقابات في بغداد (عهد عبد الكريم قاسم قاسم) الذي شهد محاولة فاشلة (١٩٦٠) لإحياء منظمات المجتمع المدني مع الاستمرار في غياب الدستور الدائم، وكذلك بعض المحاولات الخجولة التي اعربت

عنها بعض منظمات المجتمع المدني المهنية لأثبات استقلاليتها في اجراء الانتخابات (عهد العارفين)[١٤].

**المرحلة الثالثة: ما بعد ٢٠٠٣**

ادى التغيير السياسي الذ حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى تأسيس عدد كبير من المنظمات والتي شكلت نواة طبيعية لمجتمع طوعي قادم في العراق مستفيدة من الظروف السياسية الجديدة في العراق، ومن أبرز ما تم هو (استحداث وزارة تحت مسمى وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وذلك ضمن التشكيلة الحكومية الاولى بعد انتقال السيادة من سلطة الائتلاف المؤقت الى العراق في ٦/٣٠/ ٢٠٠٤). وبالرغم من وجود أكثر من مؤسسة حكومية تعنى بشؤون مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق كانت تعتبر وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني هي المؤسسة الحكومية الأساسية التي تُعنى بنشر ثقافة المجتمع المدني في العراق، وتعمل على تنظيم وتنسيق نشاطات مؤسسات ومنظمات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني بشكل مباشر أو بواسطة مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية من أجل رسم برامج وخطط للتوظيف الأمثل لمؤسسات المجتمع المدني، ورفد أنشطتها بحيث تسهم في تعزيز برامج التنمية الشاملة في البلاد، وبعد حل الوزارة تم نقل صلاحيتها الى وزارة التخطيط، التي شكلت دائرة المنظمات غير الحكومية والتي تصدت لعمل منظمات المجتمع، وقامت بشؤون تسجيل المنظمات غير الحكومية[١٥].

**المحور الثاني: تعريف مفهوم بناء السلام.**

**أولا: تعريف مفهوم بناء السلام.**

يمكن القول أن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربع عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم احرازها على طريق إرساء السلام ، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته إقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم(١٦).

يعود الاستخدام الاول لمفهوم بناء السلام الى يوهان غالتنج[١٧]. في مقال له عام ١٩٧٥، حيث أدرجه ضمن ثلاثة نهج للسلم وهي صنع السلام وحفظ وبناء السلام، ويستند يوهان غالتنج لبناء السلام على التمييز بين السلم السلبي(نهاية العنف المباشر) والسلم الايجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر)، فبينما يحقق غياب العنف الجسدي أو

السلم السلبي من خلال حفظ السلام، يمكن تحقيق السلم الايجابي فقط من خلال العنف الهيكلي عن طريق صنع السلام وبناء السلام(١٨).

دخل مفهوم بناء السلام الجديد نسبياً في فترة التسعينيات حيث نشأ كنتيجة لانتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، وهو عبارة عن مفهوم يحدد البنى و يدعمها، وهي بنى من شأنها تمتين السلام و ترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع، لكن تبلور هذا المفهوم مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 والذي كان بعنوان" خطة للسلام, والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام "والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شاملٍ متكاملٍ لإرساء السلم والأمن الدوليين ، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام(١٩).

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن" أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلام المستدام في أفريقيا:أشار بالقول: " ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء النزاع هو الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة"(٢٠).

وفي عام ٢٠٠٠ صدر تعريف في تقرير الاخضر الابراهيمي وزير الخارجية الجزائري السابق وبمقتضاه تم تعريف بناء السلام بأنه تلك الانشطة المراد بها الجانب الاخر من النزاع لإعادة تجميع اسس السلام وتوفير ادوات للبناء على هذه الاسس هو شيء أكبر من مجرد غياب الحرب. ان هذا التعريف يركز على مابعد الحرب، ذلك ان انهاء الحرب وغيابها ليس هو الهدف الاسمى وانما هو خطوة نحو النهوض بالدولة في مسار بناء السلام(٢١).

وكان التقرير الصادر عام ٢٠٠٤عن ثقافة السلام الذي يعنى بالتهديدات والتحديات، والمعنون "عالم اكثر امنا مسؤوليتنا المشتركة"، قد ضمن الكثير حول هذا المفهوم وذلك انطلاقا من القناعة بأن بناء السلام يحقق اتساق مع عمل منظمة الأمم المتحدة بوجه التحديات الحديثة التي أصبحت تهدد السلم والأمن الدولي، وانطلقت في هذا التقرير فكرة إنشاء الية جديدة مستقلة في منظومة الأمم المتحدة تأخذ على عاتقها مهمة تعزيز بناء السلام(٢٢).

وفي ضوء ما تقدم فإن أهم التحديات التي تواجه دراسة هذا المفهوم تتمثل في عدم وجود اتفاق على تعريف محدد لبناء السلام على الصعيد الدولي، ومثال ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في بناء السلام عملية سياسية – اقتصادية تبعا للمفاهيم التي تتعلق بكل جانب من هذه الجوانب، في حين ترى بعض المنظمات الدولية، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" UNDP "في أن أولويات هذه العملية هي تحقيق التنمية وخلق ثقافة تُتيح مشاركة المجتمع المدني، للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات(٢٣).

وتعرف نيكلا تشيوجي(٢٤). استاذ الأمن الدولي وبناء السلام بأن بناء السلام في جوهره يهدف إلى منع وحل النزاعات العنيفة، بتعزيز السلام بعد إن يكون العنف قد انقص منه، واعادة بناء السلام لفترة ما بعد النزاع يهدف إلى تجنب الوقوع فيه مجددا، فبناء السلام يسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما فيها من أسباب سياسة، هيكلية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية"(٢٥).

كما يعرف الكاتب الامريكي جون بول ليدراخ(٢٦). بناء السلام "" بأنه مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا وجماعة وكذا السلطة ،والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية ودول التي تهدف إلى انعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها تدفع لتمتين عملية بناء السلام" (٢٧).

ونجد من يقدم وصف لبناء السلام باعتباره يتضمن مجموعة اجراءات وتدابير تستهدف الحد من مخاطر الانتكاس او العودة للنزاع وذلك بتعزيز الامكانيات الوطنية على كافة الاصعدة لإدارة النزاع ووضع الاسس للسلام المستدام، ويركز التعريف على مختلف الاجراءات والتدابير الواجب القيام بها والتي تشكل اساس ادارة النزاع للوصول الى مرحلة السلام الدائم(٢٨).

كما يعرف ايضا باعتباره "محاولة التغلب على التناقضات الثقافية السائدة بين علاقات الجماعات وبنيات المجتمع، والتي تشكل جذور النزاع وتهدف بذلك لدعم إطلاق عملية صنع السلام والحفاظ عليه". وفقا لهذا التعريف نلمس اشارة واضحة للتوجه نحو نوع من ادارة التعدد الثقافي من خلال التغلب على التنوعات والتناقضات الثقافية باعتبارها المحرك

الاساسي لقيام النزاعات، ومن ثم التوجه اكثر نحو التعاون في اطار رسم مسار للسلام واضح(٢٩).

وفي اطار ما تقدم نجد ان اغلب الأدبيات التي تتعلق في بناء السلامترى ان هناك اتجاهين رئيسيين ترتبط في هذا الشأن، وهي كالاتي(٣٠):

**الاتجاه الأول:** وهذا الاتجاه الاكثر انتشارا، ويحدد "بناء السلام" وفقا لترتيبات زمنية وبرامجية ترتبط بما يتبع وقف النزاعات، ويعني ذلك اقامة مؤسسات تقدم العون الى المجتمعات الخارجة من النزاع على إنهاء حالة العنف. وفيه تبرز مجموعة برامج، وانشطة، منها إعادة انشاء مؤسسات الدولة، وإعمار البنى التحتية ، وتسريح المقاتلين السابقين، وإعادة دمجهم، واصلاح المؤسسات القضائية والعدالة الانتقالية، وغيرها. وتتبنى المنظمات الدولية والإقليمية هذا الاتجاه من اجل تمييزه عن المفاهيم الأخرى، الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام.

**الاتجاه الثاني:** وينطلق هذا الاتجاه في بناء السلام من رؤية أكثر عمومية واتساع في مراحل ومستويات النزاع المتعددة. بما يساهم في جهود الإنذار المبكر، أو العمل على تهيئة المتنازعين لتقبل السلام، وقد يستمر ذلك بعد التوصل بين المتنازعين إلى اتفاق لإنهاء العنف، وذلك من خلال انشاء اطر وبرامج مختلفة لوقف العودة للنزاع المسلح، كما وردت في الاتجاه الأول، وعليه فإن عملية بناء السلام في هذا المعنى تشكل القناةا لرابطة بين البنية التحتية والبنية الفوقية في النزاعات من الأسفل إلى الأعلى وبالعكس. أي بمعنى أدق، تعمل على خلق حواضن متدرجة تدفع باتجاه السلام في مراحل ومستويات النزاع المتعددة.

ثانيا:التمييز بين مفهوم بناء السلام والمفاهيم الاخرى المرتبطة به

يتداخل مفهوم بناء السلام مع عدة مفاهيم اخرى في السلام وهي كالاتي(٣١):

- **حفظ السلام:** يقصد به كافة الجهود التي تتبع خلال النزاع لغرض خفضه أو إنهاء وتثبيت ذلك بموافقة اطراف النزاع وبما يمكن معها البحث عن سبيل للحل ومنع تجديد النزاع.
- **فرض السلام:** يقصد به مجموعة من التدابير تتضمن استعمال القوة المسلحة أو التهديد بها من أجل إذعان الطرف المعني على الامتثال الى القرارات والعقوبات المفروضة للحفاظ على السلم والامن.

- **صنع السلام:** يشير إلى الجهود والعمليات التي تتضمن العمل على دفع اطراف النزاع للتوصل إلى اتفاق سلام عن طريق الوسائل السلمية كالمفاوضات والحوار بين الأطراف واستخدام الاساليب الدبلوماسية في تسوية النزاع.
- **الدبلوماسية الوقائية:**يشير الى الجهود المبذولة الى منع نشوب النزاعات، واتخاذ الاجراءات الدبلوماسية في اقرب وقت ممكن.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية، ومفهوم صنع السلام، هما اداتان تعمل ضمن المراحل التي تسبق مرحلة بناء السلام.

ويبقى القول إن ارساء السلام قضية تعني كل الدول في مراحل نموها، وبالنسبة إلى الدول التي خرجت من حالة النزاع يمنحها مفهوم بناء السلام فرصة إقامة مؤسسات سياسية وثقافية وتنظيمية جديدة وهي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور.

**المحور الثالث: المجتمع المدني دعامة لإرساء عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع**

يبقى المجتمع المدني لتدعيم ودفع من أجلا لقيام بأداء وظائفه بقدرة ونشاط في بناء السلام ينبغي تظافر مجموعة من الاجراءات المتكاملة والعوامل لتحقيق ذلك يمكن حصرها في ثلاثة مجالات رئيسية وهي كالاتي:

**اولا: المجال الامني والسياسي**

ويقصد بها مجموعة من الاجراءات الامنية والسياسية والتي تسمح بالارتقاء بعمل المجتمع المدني، وتسهم في حركته ونشاطه ويمكن إيجازها كالاتي:

في المجال الامني يسعى المجتمع المدني ضمن عمليات بناء السلام الى اصلاح قطاع الامن وتعزيز السلام الدائم غير ان هذا السلام عادة ما يكون هشا في ظل مجموعة من التحديدات الامنية والعقبات المحددة في عملية بناء السلام. فالأمن مهدد من اطراف النزاع الذين لم يتقبلوا عملية بناء السلام من ناحية توفير المنافع العامة أو التنسيق بين المشاريع المحلية والدولية وبناء المؤسسات وكل عمليات الاغاثة والتنمية القصيرة والطويلة الاجل تتطلب توفير الامن(٣٢).

أما في المجال السياسي فيتعلق ذلك بضرورة وجود دستور واحترام القواعد القانونية التي تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتوافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع

التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية منظمة، وتعد الديمقراطية كأنسب صيغة لتطور المجتمع المدني[٣٣]. لذلك فإن المدخل في هذا المجال يكمن في اعتماد شراكات ديناميكية واستراتيجية من اجل السلام، ولأحراز ذلك لابد من الاعتراف بشرعية منظمات المجتمع المدني في قضايا السلام والامن، وتعزيز الاعتراف الرسمي بأدوارها في شراكات الوقاية من النزاعات، يمكن تحقيق ذلك عبر موارد واليات للتفاعل بين المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات من اجل مأسسة القدرات الوقائية[٣٤].

**ثانيا: المجال الاجتماعي والثقافي**

إن نشاط المجتمع المدني لا يتوقف عند المجال الامني والمجال السياسي بوجود هياكل تنظيمية رسميا تستقل عن السلطات العامة بل ترتبط بوجود المجال الاجتماعي والثقافي وهي كالاتي:

في المجال الاجتماعي يتعلق بتوافر درجة معقولة من التطور الاجتماعي كأساس لا بد من لتوليد المجتمع المدني. شريطة ان يرتكز ذلك على اعطاء دور أكبر في خدمة الافراد والجماعات وتسهم في حل القضايا الاجتماعية وتعمل على رفع مستوى الوعي لدى الكثير من شرائح المجتمع المختلفة، بيد أن الدور الذى تقوم به اثناء فترات الحروب والنزاعات يفوق في الاهتمام والتأثير ما تقوم به من تعزيز ومساندة في مجالات أخرى. فهي الجسر التي تعبر من خلاله الجماعات الضعيفة إلى بر الأمان خلال فترات الاضطرابات والتوترات لاسيما عند غياب دور الدولة،وتعد النساء والأطفال أهدافا يسيرة في النزاعات المسلحة لاسيما النزاعات المعاصرة حيث أنهم يشكلون غالبية الضحايا من النازحين والمهجرين إذ يلاقى النساء والفتيات والأطفال حتفهم مثل الرجال أثناء النزاع المسلح، هذا إلى جانب أنهم يجبرون على التشرد ويتعرضون أحيانا لإصابات بالغة الخطورة، اذ أنه خلال النزاعات المسلحة تتعرض النساء والفتيات والأطفال الى أشكال متنوعة من العنف وأحيانا تصل الى الإتجار بهم وهو الأمر الذى تولى المجتمع المدني مسئولية كبحه وساهم في الحد منه[٣٥].

أما في المجال الثقافي فأن المجتمع المدني لن يقوم بدور هام ومؤثر ما لم يتضمن اطار ثقافي يدعم تثبيت مبادى السلام، بتعبير اخر ان وجود المجتمع المدني هو اولا وبادئ كل شيء بناء ثقافي، أي بناء نفسي ومراجعة لأفعال، أي أن وجود المجتمع المدني يرتبط

بصفات وخصائص متعددة، كقيم الاستقلالية الذاتية للفرد والحرية الشخصية من جهة، ونمط العلاقات الانسانية من جهة ثانية[٣٦].

ويبقى القول ان بناء ثقافة السلام في المجتمعات التي عانت من عدم الاستقرار والنزوح لا يتم ألا بتوفير الاوضاع اللازمة لاستقرارهم ولا تكتمل الصورة إلا بالتركيز على العنصر الثقافي وذلك عن طريق تمكين المجتمع المدني بكل فئاته العمرية والمجتمعية والاثنية بخلق نوع من النقاش السليم و يكون ذلك بالتركيز على[٣٧]:

١. التعليم والتوعية العامة.
٢. تمكين الشباب نفسيا لفترة مابعد النزاع.
٣. الاستفادة من الامكانات غير المستغلة للجهات الفاعلة المحلية وبناء دور المرأة بوصفها عاملا مهما من عوامل التغيير.
٤. اشراك الشباب في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم كضمات لفعالية العمل من اجل السلام.

**ثالثا: المجال التنموي والاقتصادي**

إن مجال التنمية والاقتصاد يظهر من خلال تكافؤ الفرص مع توفير حد ادنى من مستوى المعيشة للأفراد يتحقق من خلال اقتصاد قادر على النمو الذاتي، ويمكن تحقيق الاهداف المرتبطة بالجانب التنموي والاقتصادي عبر الحفاظ على المستوى الغذائي للأفراد من خلال تجاوز الفقر ومكافحة المجاعة. لذلك لابد لمنظمات المجتمع المدني العمل على تحسين الاحوال الاقتصادية بالاعتماد على خطة واقعية من اجل تحقيق اقتصاد مستدام وفعال للشريحة الفقيرة من خلال العمل على التعجيل بإنعاش الاقتصاد ما بعد النزاع بحيث يتولد من السلام عائدات هامة للسكان مثل اصلاح الاراضي وتقليل البطالة وتحسين ادارة الموارد الطبيعية وتوفير التمويل من اجل التنمية[٣٨].

هذه الاهداف مجتمعة تعمل على تلبية متطلبات السلام في المنطقة، وتؤدي الى الحفاظ على الاستقرار الداخلي وحل الخلافات بطرق سلمية ما يزيد من تماسك الشعوب والافراد فيما بينهم ويحقق الاندماج والثقة في المؤسسات الوطنية، كما يعمل على زيادة الشعور بالوحدة الوطنية ويلص النزعة الداخلية للأفراد للنزاع نتيجة توفر مختلف متطلبات التنمية والنهوض بالاقتصاد بما يحقق الوحدة ويتجاوز النزاع[٣٩].

في ضوء النقاط السابقة نجد ان بناء المجتمع المدني في العراق ضرورة قصوى فهو يساعد على امتصاص التوترات الناجمة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية والمناطقية والحزبية وغيرها، وذلك من خلال تركيزه على المواطنة، حيث تكون علاقة الفرد مع غيره من الافراد والجماعات وحتى علاقة جماعة ما بغيرها، على اساس الانتماء لوطن واحد وليس لأي من الاعتبارات أو الانتماءات الثانوية أو الخاصة الاخرى، وعلى اساس التساوي في الحقوق والواجبات والفرص وفي الخضوع للقانون والامتثال لأحكامه وحيث يكون الفرد مواطنا له حق التعبير عن إرادته بحرية والمحاسبة على انتهاكها وليس مجرد تابع مسلوب الارادة لشخص أو جماعة أو فئة(٤٠).

واستطاع المجتمع المدني في العراق و خلال مدة زمنية قصيرة من القيام بأدوار هامة ومؤثرة تنوعت بين تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة وأعمال الارهاب والعنف، وبين العمل على توفير الدعم الانساني للجماعات المهمشة والمستضعفة، كما سعى المجتمع المدني إلى نشر الوعي وتعزيز قيم السلم الاهلي وترسيخ حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وتحسين مكانتها ومكافحة الفساد ومراقبة عملية الانتخابات البرلمانية. لكن ورغم هذه الأدوار المهمة التي قام المجتمع المدني العراقي ألا أنه واجه الكثير من الصعاب والتحديات نتيجة لعدم استقرار الاوضاع السياسية والأمنية في البلاد حتى الان(٤١).

من الملاحظات التي يمكن ادراجها سعيا للرقي بأداء المنظمات ومساعدتها في تنفيذ برامج السلام هي اولا غياب الفلسفة البرامجية وغلبة الانشائية على تصميم البرامج، وثانيا تدني مؤشرات الاحترافية الفكرية والتدريبية وتنفيذ البرامج بعفوية، وثالثا التعاطي مع معضلة السلام بأحادية، مع انها ذات طبيعة مركبة اذ يتداخل فيها المحرك السياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي وغيرها من المحركات. ورابعا غياب التكامل بين المنظمات العاملة في برامج بناء السلام وغلبة الفردانية مما اسهم بالتكرار والوقوف عند سفوح الازمة دون التقدم نحو قممها. وخامسا ضعف اليات البحث في عمق الازمة دون الاستعانة بمتخصصين وخبراء مما ادى لتبني افكار بدائية. وسادسا التمحور والانكفاء على اسماء مكررة مدربين ومتدربين، مما شكل عائق امام الانفتاح على شرائح اجتماعية اوسع. وسابعا غياب الابداع في ابتكار البرامج والاكتفاء بالمكرر والمتناول. وثامنا غياب الاستدامة مما انتج برامج قصيرة

العمر ضعيفة التأثير. واخير التعامل مع البرامج المصممة من منظر تنظيري غالبا ما يتم تجاوز الجنبة العملية. ولاسيما في غياب الرؤية الكلية للتعاطي مع مفهوم بناء السلام[٤٢].

ويبقى القول أنه لابد من التأكيد على ان الاطار السياسي الذي يسمح بتطوير المجتمع المدني وتفعيله هو الاطار الذي يوفر لهذه القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة، فالاطار اعلاه هو الذي تسمح به صيغة الحكم الديمقراطي والذي يرتكز الى عدة أسس مهمة أبرزها[٤٣]:

١. الاقرار بحالة التعددية السياسية والفكرية.
٢. تأييد حرية اقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخصوصاً خارج سيطرة وتوصية الوزارة القائمة.
٣. التأكيد على اهمية الرقابة السياسية على انشطة المؤسسات الرسمية.
٤. توفر الضمانات للحريات والحقوق الانسانية.
٥. التأكيد على الانتخابات واحترام مبدا التداول السلمي للسلطة.

وفي ضوء ما تقدم فإن المجتمع المدني في العراق عمل على ايجاد مساحات بديلة للدولة للتعبير عن القضايا والمطالب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، اذ أصبحت الملجأ الذي يتوجه اليه المواطنين وحلقة الوصل بينهم وبين الدولة، واصبح هناك اعتراف متزايد بان منظمات المجتمع المدني طرف حيوي في عملية بناء السلام لقدرتها على دفع الافراد للتكيف مع اوضاع ما بعد النزاع، لاسيما في ما يتعلق بأي تدابير ذات صلة بمبادرات المصالحة، واعادة الاعمار كما انها عملت على الحد من النزاعات ودرئها وتخيف النتائج الكارثية التي تتمخض عنها على المجتمعات في مناطق ما بعد النزاع، ونجاح عملية تنمية السلام في المجتمعات التي عانت من النزاعات المسلحة يتطلب تحقيق العدالة الانتقالية لضمان حقوق الضحايا لفترة ما بعد داعش ليتم بناء سلام على اسس راسخة تستند الى القانون وروح العدالة.

واخيراً فأن المجتمع المدني عمل على بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع طبقا لمشروع واسع لا يقتصر على حالات ما بعد النزاع ، وإن كان ذلك يجتذب قدر من أكبر من الاهتمام، إلا أن الهدف الرئيسي هو منع الانتكاس الى النزاع وايجاد سلم مستدام.

**النتائج:**

وانتهت هذه الدراسة الى تقديم جملة من الاستنتاجات والتوصيات المهمة وهي كالاتي:

**الاستنتاجات**

١. يقع على عاتق المجتمع المدني مسؤولية كبيرة تتجسد في استعادة توازن السلم بين الافراد والجماعات في المناطق التي عانت من النزاعات.

٢. يعمل المجتمع المدني على وضع اسس واليات تعكس الاستعداد الداخلي والقدرة على الحد من اللجوء الى العنف والكراهية وفق أسس قانونية ومدنية.

٣. ان عمل منظمات المجتمع المدني يرتبط بتوافر عنصر الارادة والبيئة المناسبة فهما يعدان المعياران الاساسيان لضمان استمرارية أسس السلام في تلك المناطق.

٤. ان المجتمع المدني يرى في عملية بناء السلام عملية تعاونية تضم مجموعة من الفواعل الوطنية والدولية ومن ثم اغفال أي دور من هذه الفواعل من شأنه التأثير على فاعلية السلام في المناطق التي تضررت من النزاعات.

٥. يعمل المجتمع المدني على تدعيم حرية التعبير عن الآراء والمطالب بشكل منظم من خلال ضمان تنمية السلام ويعتبر ذلك توجه في اطار تفعيل المشاركة خاصة في حالة مابعد النزاع.

**التوصيات:**

١. ضرورة منح منظمات المجتمع المدني حرية أوسع في التعبير عن انشطتها وبرامجها في السلام الذي تحتاج الدولة، والعمل على منح المنظمات قدر من الاستقلالية حتى لا تكون تابعة للقوى الخارجية ، أو رهينة للقوى السياسية الداخلية.

٢. ضرورة تفعيل المجتمع المدني وذلك لكونه أحد سبل النجاح في عملية التحول الديمقراطي.

٣. العمل على تشجيع منظمات المجتمع المدني وتهيئة الوسائل المناسبة للتنسيق والتعاون مابينها وبين المؤسسات الحكومية.

٤. تدعيم تنمية المجتمع المدني على مساعدة المجتمعات المحلية في مناطق ما بعد النزاع من خلال التعامل مع عمليات بناء السلام وخاصة عمل المنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان.

٥. التركيز على الانشطة والفعاليات التي تعبر عن حاجات المجتمعات في مناطق ما بعد النزاع، وان تركز على ادماج المرأة والشباب في عمليات بناء السلام للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم.

٦. العمل على دعم منظمات المجتمع المدني وزيادة دورها في ترسيخ الوعي ونشر ثقافة بناء السلم واهمية الحفاظ عليه في مناطق ما بعد النزاع.

**الاحالات:**

١. بلعلمي كلثوم، المجتمع المدني والديمقراطية: جذور وافاق ، مجلة دراسات اجتماعية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر ، العد١٥، ٢٠١٤، ص١٢٠.

٢. عبد الغفار شكر واخرون، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٧٦.

٣. بلعلمي كلثوم، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

٤. حورية بوبكر، المجتمع المدني والاعلام وأثرهما على العملية السياسية في المملكة المغربية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد ٢، العدد٦، ٢٠١٩، ص٣٨.

٥. حسنين توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ١٩٩٢، ص٦٩.

٦. سعد الدين ابراهيم،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٠.

٧. فراج سيد محمد فراج،منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الانسان في مصر، كلية التربية ، بور سعيد، ٢٠١٠، ص٣٤.

٨. ليندة نصيب، المجتمع المدني:الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد١٥، ٢٠٠٦، ص١٦٨.

٩. نادية فاضل عباس،دراسة في المجتمع المدني (العراق: أنموذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد،العدد٣٨، ٢٠٠٨ ص٨٠.

١٠. حازم صباح أحميد، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد٣، ٢٠١٩،ص٣٤٢.

١١. هيثم الحلي الحسيني، تصنيف مكونات المجتمع المدني اكاديميا، شبكة النبا،٢٠١٥/٦/١٣.

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/2468

١٢. حازم صباح أحميد، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٣.

١٣. قاسم علوان سعيد، منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بالمؤتمر الثالث لكلية العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص٢٥٨.

١٤. علي حسون لعيبي، منظمات المجتمع المدني في العراق واثرها في التحولات الديمقراطية، منظمة حمورابي لحقوق الانسان، ٢٠١٣/٦/٢٤.

https://www.hhro.org

١٥. قاسم علون سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

١٦. خولة محي الدين يوسف، امل يازجي، دور الامم المتحدة في بناء السلام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد٣، ٢٠١١، ص٤٨٩.

١٧. يوهان فنسنت غالتونغ من مواليد سنة ١٩٣٠، عالم اجتماع وعالم رياضيات نرويجي، وأحد أهم المؤسسين لحقل دراسات السلام والنزاع، وهو مؤسس معهد دراسات السلام في اوسلو سنة ١٩٥٩، وأصدر مجلة أبحاث السلام سنة ١٩٦٤، وكان له الفضل في تطوير العديد من المفاهيم المرتبطة بحقل النزاع والسلام كمفاهيم بناء السلام.

١٨. جمال منصر،بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات، مجلة دفاتر السياسية والقانون، الجزائر، العدد١٣، ٢٠١٥، ص٣٨١.

١٩. انظر تقرير الامين العام للأمم المتحدة ، الوثيقة رقم S/24111A/47/277- ،1992.

٢٠. انظر الأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/52 /871 -S /318 ، 1998 .

٢١. خيرة لكمين، استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التفيذ-العراق ٢٠٠٣-٢٠١٦ نموذجا، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ مايو، الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص٣٨.

٢٢. خولة محي الدين يوسف، امل يازجي، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٠.

٢٣. باسم علي خريسان، بناء السلام : دراسة في اليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٢، ٢٠١٨، ص١٣٧.

٢٤. نيكلا توشيجي مستشارة رئيسية للسياسات بمكتب دعم بناء السلام في الامانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك ونائب رئيس المعهد الدولي للسلام.

٢٥. رياض حمدوش، نطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظريات والمقتربات، مركز عدل لحقوق الانسان، ٢٠١٩/٣/٩.

https://adelhr.org/portal/5594

٢٦. جون بول ليدراخ، استاذ في بناء السلام الدولي في جامعة نوتردام في انديانا، وحاصل على الدكتوراه غي علم الاجتماع من جامعة كولورادو، واصبح في عام ١٩٩٤ المدير المؤسس لمركز بناء العدالة وبناء السلام في جامعة ايسترن مينونايت.

٢٧. فهيل جبار جلبي، الاجراءات الامنية والانسانية لبناء السلام في مرحلة مابعد النزاع، مجلة دراسات دولية، العدد٨٤، ٢٠٢١، ص ٣١٦.

٢٨. نصيرة صالحي، مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر- باتنة، ٢٠١٩- ٢٠٢٠، ص٤٥.

٢٩. خيرة لكمين، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

٣٠. خالد حنفي علي، مداخل محفزة ل"بناء السلام" في مناطق الصراعات' مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، مؤسسة الاهرام، القاهرة،٢٠١٦.
https://democraticac.de/?p=54558

٣١. للمزيد انظر خولة محي الدين يوسف، امل يازجي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٩٣-٤٩٥. وانظر كذلك محمد المرواني، لجنة بناء السلم: مسار التطورات والمقاربات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨/٦/١٣.
http://www.siyassa.org.eg

٣٢. نصيرة صالحي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

٣٣. بياضي محي الدين،المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، ٢٠١١- ٢٠١٢،ص١٧٥.

٣٤. مارتينا فيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات، ترجمة يوسف حجازي، مركز بحوث برغهوفللإدارة البناءة للنزاعات، ٢٠٠٩، ص٢٥.

٣٥. شاهيناز العقباوي، منظمات المجتمع المدني الفاعل القوي والمؤثر في حماية المهمشين في دول الصراع العربي، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ،٢٠٢٠/١٢/٧.
https://democraticac.de/?p=71519

٣٦. بياضي محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

٣٧. مروة بوساحة، بناء السلام دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ مايو،الجزائر ، ٢٠١٧- ٢٠١٨. ص١١٤.

٣٨. نصيرة صالحي، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

٣٩. مهدي سعداوي، فاروق بلخيري، دور التنمية الانسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، الجزائر، العدد١٠، ٢٠١٨، ص١٩٩.

٤٠. نبيل محمد سليم، مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، العدد٣١-٣٢، ٢٠٠٦، ص٢٢.
٤١. شاهيناز العقباوي، مصدر سبق ذكره.
٤٢. جاسم السدر، برامج بناء السلام في العراق: رؤية نقدية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة اصدارات، العراق ، ٢٠٢١، ص٦.
ستار الدليمي، المجتمع المدني والدولة في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٢٧، ٢٠٠٥، ص٧٠.